

الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر

المسألة 1 - يجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على كل شخص بالغ و عاقل ،
بالشرائط التالية:

1 - أن يعرف الأمر و الناهي المعروف و المنكر و أحكامهما و أحكام الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر.

2- أن يتيقن بأنّ من يريد أن يأمره أو ينهاه يقوم بترك أمر واجب أو فعل عمل محرّم.

3 - أن يحتمل تأثير الأمر أو النهي ، سواءً كان التأثير فورياً أو غير فوري، كاملاً أو ناقصاً،
فإذا علم بعدم التأثير إطلاقاً لم يجب.

4 - أن لا تكون في أمره ونهيه مفسدة و خسارة ، فلو علم أو ظنّ أنّ أمره أو نهيه يؤدي إلى إلحاق ضرر نفسي أو عرضي أو مالي مهمّ عليه أو على بعض المؤمنين لم يجب عليه ذلك ، ولكن إذا كان المعروف و المنكر من الأمور الأساسية المرتبطة بحفظ الإسلام والقرآن وإستقلال البلدان الإسلامية أو حفظ الأحكام الضرورية للإسلام ، لا يجب الإعتناء بالضرر بل يجب الإقدام بالأمر بالمعروف و النهي عن المنكر و بذل المال والنفس في هذا الطريق.

المسألة 2 - لو حدثت بدعة في الدين ، وجب على الجميع وخاصةً علماء الإسلام إظهار الحقّ وإنكار الباطل.

المسألة 3 - إذا احتمل احتمالاً يعتنى به أنّ السكوت سيؤدّي إلى أن ينقلب المنكر معروفاً أو المعروف منكراً ، فلايجوز السكوت و يجب على الجميع وخاصةً على علماء الدين إظهار الحقّ.

المسألة 4 - لو كان سكوت المفكّرين و علماء الإسلام أو غيرهم سبباً لتقوية الظالمين أو تأييدهم أو يوجب جرأتهم على سائر المحرّمات وجب إظهار الحقّ وإنكار الباطل.

المسألة 5 - للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مراتب و بعضها لا يحتاج إلى إذن الفقيه و الحاكم الشرعي وبعضها الآخر يحتاج إلى ذلك ؛ فالذي لا يحتاج إلى إذن الحاكم الشرعي هو الأمر بالمعروف باللسان والقلب وبالنصيحة أو الإعراض وعدم الإعتناء والهجر وترك المراودة. و أما الذي يحتاج إلى إذن الحاكم الشرعي هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر باستخدام القوة كالضرب والجرح أو إتلاف الأموال وأمثال ذلك ؛ ففي هذه الحالة لا يجوز لأي شخص التوسّل بهذه الأمور بدون إذن الحاكم الشرعي و ملاحظة الأحكام و الضوابط الإسلامية من قبل الفقيه الجامع للشرائط.